المبحث الاول

ماهية الهامش في البحث القانوني

نتناول في هذا المبحث تعريف الهامش في البحث القانوني واهميته في مطلب أول، ووظائفه في المطلب الثاني، ثم أهم قواعده .

المطلب الاول

تعريف الهامش واهميته

يُعرف الهامش بأنه "حاشية توضع في أسفل الصفحة او في نهاية البحث للإشارة الى مصدر معين للمعلومات المذكورة في متن البحث، و لتثبيت ملاحظة معينه تخص المعلومات الواردة في المتن " ... .

أو هو : كل ما يخرج عن النص من شروح وإحالات وتعليقات وتراجم ويسمى أحيانا بـ(الحاشية) أو (التذييل). وان كانت تسمية (الهامش) هي السائدة اليوم لا سيما، في ظل البحوث والدراسات القانونية. ويفصل الهامش عن المتن بخط يبدأ من يمين الصفحة إلى أوسطها وهو اليوم يدرج تلقائيا بمجرد استخدام إيعاز(*reference*) في جهاز الكومبيوتر والذي ينظم آلية إدراج الهوامش .

ولكن ما أهمية الهامش في البحث القانوني ؟؟؟

يبدو الهامش مهما من ناحية الأمانة العلمية المطلوبة في الباحثين من خلال بيان مصادر أفكارهم ومراجعها، ومن ناحية أخرى فأن الأهمية الأكاديمية والفنية للهامش تبدو في المحافظة على تسلسل وانسيابية الأفكار في متن البحث والمحافظة عليها من الانقطاع في حالة إيراد محتويات الهامش في المتن .

ولك ان تتصور لو أن مراجع البحث وتعليقات الباحث وتوضيحاته وإحالاته على صفحات معينة في البحث وغير ذلك، كلها أو البعض منها قد ورد في

المتن...!!!. من الطبيعي ان هذا البحث سيبدو غير متماسك الأفكار، غير مسبوك الجمل، مشتت في جمله وعباراته، مُثقلا مترهلاً، ولأدى ذلك بالقارئ إلى الملل، وإعاقة واضحة في فهم تسلسل الأفكار. وهكذا تبرز فائدة إيراد الهامش في تجنب إدخال أي معلومات أو كتابات في المتن مما قد يؤثر في وحدة ذلك المتن وتماسكه وانسيابيته .

المطلب الثاني

وظائف الهوامش

للهامش وظائف أساسية يؤديها في البحث القانوني، لعل أهمها :

اولاً : الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث النص أو الفكرة .

ثانياً : الاشارة الى القرارات القضائية ومصادرها وحيثياتها .

ثالثاً : توضيح بعض الأفكار والمفردات الواردة في المتن .

رابعاً : ايراد بعض التعريفات اللغوية للكلمات الثانوية .

خامساً : الاشارة الى النصوص القانونية المقارنة للنص الوارد في المتن .

سادساً : الاحالة على مراجع معينة للاستزادة، او الاحالة على صفحات معينة من البحث نفسه بشأن موضوع معين، تجنباً للتكرار .

ثامناً : إيراد فكرة معينة يرغب الباحث في إيرادها في الهامش .

المطلب الثالث

قواعد إعداد الهامش

من أجل أن يأتي الهامش في البحث القانوني منظماً، متسقاً والقواعد المنهجية في البحث العلمي، لابد من مراعاة عدد من القواعد، أهمها :

اولاً : من حيث عدد الهوامش

يذهب عدد من الكتاب في علم مناهج البحث العلمي[1] الى نبذ الاكثار من الهوامش والتوسع في ايرادها، معتبرين ذلك من قبيل التزيد في البحث وهو من عوامل نفور القارئ وإجهاد نظره من كثرة الانتقال من المتن الى الهامش، وغير ذلك من الحجج .

والذي نراه بهذا الصدد هو ان الهامش من اهم عوامل نجاح البحث القانوني، بل هو دليل على حركة الباحث تجاه مراجع البحث ومصادره، ومدى الجهد المبذول من قبله تجاه كل معلومة من المعلومات الواردة في المتن، ولا سيما ان البحث القانوني الدقيق والمقارن يتطلب ذكر مثل هذه التفصيلات التي يعد الهامش أنسب مكان بالنسبة لها .

ثانياً : حجم الهامش

مع ما تقدم فأن من المهم للباحث ان يكون حجم الهامش متناسبا مع المعلومة التي يريد الباحث ايصالها الى القارئ، بحيث لا يرد الهامش قصيراً في مورد الحاجة الى الإطالة أو العكس .

---

(١) ينظر مثلا: د. عبد الواحد ذنون طه، مرجع سابق، ص ١٣٤-١٣٥. فقد ذهب البعض الى انه من الافضل على الباحث الاقتصاد والاختصار في كتابة الهوامش بدعوى "ضمان متابعة القارئ وعدم قطع سلسلة الافكار والمعاني عليه.."، ينظر مثلا: د. قصي الحسين، مرجع سابق، ص ١٢٦. والى الرأي ذاته يذهب : د. حمدي رجب عطية، مرجع سابق، ص ١٣٨. د. محمد زيان عمر، مرجع سابق ، ص ٤١٨ . وبخلاف ذلك الرأي ينظر : د. علي مصباح ابراهيم الذي يقول: "وفي كل الحالات لا ضرر في تضخيم الهامش، بل من المرغوب في الرسائل الجامعية ان تكون مليئة بالإشارة المفيدة والمناسبة للموضوع للتدليل على غناها ودقتها وحيويتها العلمية" ينظر كتابه، منهجية البحث القانوني، الطبعة الثانية ، بدون مكان طبع ، بيروت ، ٢٠٠١، ص ٢٢٠. وهو ما نؤيده ولا سيما في البحوث القانونية التي تبرز اهمية الهوامش فيها الى الاشارة الى مراجع المعلومات ومصادرها والإحالات على فقرات أو صفحات أو افكار أخرى، وهذا بتقديرنا من أهم عوامل نجاح البحث القانوني .

ثالثاً : شكل الهامش وعلاماته

لتمييز أرقام الهامش في المتن وفي اسفل الصفحة فمن الضروري ان توضع تلك الأرقام بين قوسين، فمثلا الهامش رقم (٣) في المتن يحصر - كما موضح- بين قوسين يقابله الشكل نفسه والرقم في الهامش . ويوضع في أعلى يسار الكلمة التي يتفرع عنها الهامش .

مع الاشارة الى انه في بعض الأحيان يتم استخدام علامات اخرى في تمييز الهامش غير الترقيم مثل : (*) أو (**) أو (+) وغيرها، الغرض منها توضيح بعض الافكار وليس الاشارة الى المراجع، وان كان استخدامها في البحوث القانونية يعد نادراً، إذ يتم إعتماد "الترميز الرقمي" في المتن والهامش لكل الإستخدامات .

رابعاً : حجم الخط في الهامش

من القواعد الاساسية في اعداد الهوامش أن تكتب بنفس نوع الخط الذي يكتب به البحث، مع ملاحظة ان يكون حجم الخط في الهامش اصغر منه في المتن، فالغالب أن يكون حجم خط المتن (١٦) في حين يكون في الهامش بحجم (١٢)، وهو أمر أصبح متيسراً بفضل الطباعة بجهاز الكومبيوتر الذي يُمكن الباحث من التحكم بأحجام الخطوط وأشكالها .

خامساً : تجنب ذكر مراجع للمعلومات العامة والبديهية

من القواعد الموضوعية الاساسية في كتابة الهوامش أن الباحث إذا أشار الى أفكار معينة معروفة وواضحة، اجمع عليها الكتاب، فمن الافضل له أن لا يورد مصدراً لتلك المعلومات لانها تعد من قبيل اللغو الحشو غير المبرر، ومنها ان يذكر الباحث حزمة من المصادر بشأن معلومة بديهية مثل : (وتعد جريمة القتل من اهم الجرائم الواقعة على الأشخاص) أو (ان عقد البيع من ابرز العقود في الوقت

الحاضر)، وغير ذلك من المعلومات التي تعد من قبيل المعلومات العامة والبديهية، اكثر من كونها معلومات قانونية تحتاج الى توثيق في الهامش .

سادساً : إستخدام المختصرات

هناك عدد من المختصرات سواء باللغة العربية أو اللغات الاجنبية التي اتفق علماء المناهج على العديد منها، وهي كثيرا ما تستخدم في الهامش بديلا عن العبارات التي يتكرر استخدامها مثل (د. ت) بدلا عن عبارة "بدون تاريخ" وغيرها من المختصرات[1] .

ثامناً : إستخدام الفوارز (،) والفواصل الأخرى

الأصل ان ما يفصل بين المعلومات والفقرات التي ترد في الهامش في البحوث القانونية العربية هو الفارزة أعلاه. ومثال ذلك :

د. عبد الرزاق احمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، الجزء الثالث، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٦، ص كذا.

ولكن في الاشارة الى المصادر والمراجع الاجنبية - ففي الغالب - يتم استخدام النقطتين العموديتين (:) بين إسم المؤلف وإسم الكتاب مثال ذلك :

Garraud (rene): précis de droit criminal ... .

تاسعاً : الدقة في ايراد معلومات الهامش

إذا كان من أهم وظائف الهامش في البحث القانوني إدراج مصدر المعلومة التي إستقاها الباحث او إيراد التعليق المناسب بشأنها، فأن هذا الامر يحتم على الباحث توخي الدقة في الاشارة، فمثلاً إذا وردت عبارة (...وبهذا الاتجاه ذهب القانون العراقي والمصري واللبناني والفرنسي...)،(١) فمن الافضل بدلا من الاشارة المشتركة التي اوردها الباحث على كل هذه القوانين ان يوردها بصورة

(١) والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً .